

الجمع الممكن بين التوحيد و السياسة

عرفت اللغة العربية التَّوْحِيدَ : بأنه جعلُ الشيءِ واحدًا وغيرَ متعدد ، والأصل في مصدره الثلاثي من - وحد - يوحد توحيداً أي جعله واحداً ، وقد شاعت كلمة التوحيد لدى المتكلمين في وصف الإيمان بوحداية المعبود ، والتي تتأسس بالفعل على ملازمة - النفي والإثبات - المتمثلة بتلك الثنائية في معنى قولنا [لا إله إلا الله] ، هذه الثنائية تختزل معنى نفي الشريك وتنزه المعبود عن المثل أو الشبيه ، والكلام هنا في معنى الذات حصراً التي جاء في وصفها قوله : - (ليس كمثله شيء) ، فلا يوصف الله الواحد بأنه جوهر ولا بأنه جسم ولا بصورة ولا بعرض ولا بخط ولا بسطح ولا بثقل ولا بخفة ولا بسكون ولا بحركة ولا بمكان ولا بزمان ، و قال الشيخ الصدوق في وصف صفاته : [إنه متعال عن جميع صفات خلقه خارج عن الحدين حد الإبدال وحد التشبيه] ، وهذا يعني نفي مقولة البعض [في أن صفاته عين ذاته] ، إنما الصحيح القول : إن صفاته مترشحة من ذاته أو إنها تعبر عن مظهر تجلياته في الوجود ، طالما إن ذاته ممتنعة عن ذلك ، وأما ما ورد في الكتاب المجيد عن صفات التجسيم والتشبيه فهي مأولة إلى معنى مناسب ، كما يظهر ذلك في قوله : [كل شيء هالك إلا وجهه] ، فالوجه هو كناية عما يتوجه به المرء إلى الله ، وقل هو الطريق الذي يجب ان يتبع ، وطريق الله غير قابل للهلاك والفناء ، وكذلك الحال في قوله : [يوم يكشف عن ساق ويدعون للسجود] ، قال الصدوق : والساق هنا وجه الأمر وشدته ، إلى آخر ما هنالك من الأوصاف التي وردت في الكتاب المجيد ، قال الشيخ المفيد وعلى هذا قال أهل التوحيد : - [أي في تأويل الأوصاف على نحو يخرجها من ظاهرها] وقد شذ عن ذلك نفر من أهل التشبيه - فإنهم أطلقوا الألفاظ وخالفوا في المعنى - ، وفي هذا أخطأ الأشعري حين زعم أن لله عز وجل صفات . [قديمه] بها يوصف .

أقول : وهذا الكلام كله قد جرى بحثه وتقريره عن وفي التوحيد منذ قديم الأيام ، واليوم ونحن نبحث في موضوعة - التوحيد والسياسة - أي فيما بينهما من التفاوت والإشتراك ، أين وكيف يكون ذلك ؟ ؟ ، سنبحث الأمر من الجهة التي ينظر فيها إلى التوحيد كشأنية شديدة الخصوصية ، ولكنها ليست في ضد مع السياسة شرط أن تكون السياسة من أجل البناء والإعمار وخدمة المجتمع والحياة ، فالسياسة التي

نقصها ليست فن الممكن وحسب ، إنما هي في الخدمة التي يقوم بها الإنسان في الحياة ، وفق قيم الحياة من الحرية والعدالة والسلام ، وفي حال يكون العمل واقعاً وليس شعاراً وكلاماً في المطلق وفي النظري ، ولهذا أميل أنا لتعميم الطريقة العملية الموضوعية في مسائل الحكم وتغليب المصلحة الشعبية ، وهناك نجد روح التوحيد حاضرة في مقولات نسمعها ونرددتها عن ظهر غيب منها ذلك القول النبوي الشهير : - [خير الناس من نفع الناس] ، والكلام في معنى الخيرية يتناول البنية الإجتماعية والتكافل والبنية الإقتصادية وتوزيع الثروة ، وكبح جماح الإسغلال والرأسمالية وفتح مجال المشاركة ، من خلال كون الناس شركاء في الماء والهواء والخبز والعمل ، والتوحيد ليس صيغة معجمية أو هي مجموعة تدرجات يتباهى بها أصحاب الكلام وبعض المناطق وأهل الفلسفة ، لا هي تحرير للعلاقة مع الله لتكون مع الناس بكل تلك الدوافع الخيرة ، اي إننا في السياسة نرى رسالة التوحيد ، لأنه لا شأنية ولا موضوع للتوحيد من غير هذه العلاقة بالحياة ، ولأننا لا نرتبط بوصف العلاقة بين العباد والمعبود من غير تحرير لكل صفة وأسم من أسماء وصفات ذلك المعبود ، وجعل كل واحدة منها في المحل الذي يجب أن تتفاعل معه وتعاطى

*

في مجال العلاقة بين - التوحيد والسياسة - سننطلق من مقولة للإمام علي يقول فيها : - [واحد لا بعدد] ، أي إننا سننطلق في تعريف الله الواحد ولكن ليس من فئة الأعداد المحسوبة ، لأن مفهوم الحساب يلزمه الجمع والطرح والقسمة والضرب وهذه ليست من لوازم التوحيد ، بمعنى إن الوحدانية هنا هي إيمان مع شعور وأحاساس ، يرتبط بالمجرد الذهني والعقلي ، وليس بما هو حسي وتجريبي نظير قوله (قل هو الله أحد) فضمير - هو - يدل على إنه لا أسم له ولا عدد ، بدليل إن لفظ - الله - فيها هو ليس أسم للذات بحسب مفهوم الذات ، ولفظ - أحد - قرينة دالة على إن أسم الله هناك صفة للمعبود أو الذي به يعبد وليس وصفاً للذات ، ذلك لأن الذات لا نعت له ولا صفة بل الصفات منفية عنه إذ إن : - [كمال التوحيد هو في نفي الصفات عن الذات] أي إن الغيب المجهول هو الذات ، بمعنى أدق لا نحكم على الذات المقدسة من خلال الصفات الظاهرة أو الأسماء التي يمكننا الوصف فيها والتسمية في الواقع المادي والموضوعي ، ولو تأملنا التفسير اللغوي للمفردة فإننا رأيناها قد عرفها - بالواحدية - ، وهو تعريف ليس مفصلاً عن الذي قالته سورة الإخلاص بشكل واضح ، ولكن التأكيد منا بأن الواحد ليس بالعدد المحسوب [يعني الواحد من غير عدد] ، أي الواحد المجرد من العدد ، أما كيف يكون ذلك ؟ فالأمر مرتبط بالبحث العقلي العلمي المجرد ولا ينفع في هذا المجال التقليد أو الإعتقاد بإيمان من سبق ، فالحجة في هذه لا تتم إلا حين يصل المرء إلى ذلك ، عبر

وسائله هو وتصديقه هو وإيمانه هو ، وحين يتم ذلك لا بد أن يتم عن يقين مطلق ، وبما إننا اخترنا أن تكون ملازمة الجمع بين - التوحيد والسياسة - فذلك لأننا نقصد أن تكون السياسة كما التوحيد خالصة من الشوائب وبعيدة عن كل الملوثات حتى تكون قادرة على تلبية حاجات الناس ، وهذا الأمر لا يجب أن ينخرط فقط في فئة البحث العملي المغلق ، بل يجب أن يدخل ساحة الناس جميعاً ، لذلك كان التبسيط منذ البداية بقول النبي - قولوا لا إله إلا الله تفلحوا - ، وجعلها كلمة تداولية وليست بحثية صرفة ، ومنها أنطلق ليعمم مقولاته عن الخير العام وعن السعادة وعن الحياة الفاضلة ، سواء في الدنيا كما أراد لها أفلاطون أو هناك في الآخرة كما هي جنة النعيم ، وفي نظري المتواضع لا تبدو القضية إشكالية ، إنما هي في كيفية الجمع بين مفهوم القيم المقدسة وبين السياسة كما يفهمها الناس أو كما هو شائع عنها ؟ ، هذا الجمع ليس قديراً إنما هو عملي مُتاح حين تتوفر المستلزمات ، ومن بينها مفهوم - الرشد - وصيغة الرشد صيغة إشتقاقية تعني بلوغ الكمال أو التكامل في أحكام العقل ، وحين يتوفر ذلك يكون عمل المرء ناجحاً بنسبة كبيرة ، طبعاً حين نتكلم عن مفردة العدالة في الحياة يكون الرشد دليلاً دال عليها ، ويكون القول الدارج عن السياسة بأنها فن الممكن ، يوازي القول إنما هي البحث أو العمل من أجل تحقيق المصالح وتوخي الحذر من الوقوع في الخطر !! ، وهذه النسبة المنطقية التي يمكن الحصول عليها تجعل من السياسة ليست شراً أو نفوراً أو نفاقاً أو كذباً أو تحايلاً ، كما يختار لها من يخلطون بين معناها وبين فعل الساسة والمشتغلين بها ، وهؤلاء صنّفهم أوغسطين : - بالمتطفلين الذين يحكمون بحسب فعل أهل المصالح والغدر - ، وليس بحسب مادتها والمُراد منها بحسب تعبير الفارابي : - (هي عمل يتعلق بما يحقق للإنسان سعادته في الحياة) ، وتحقيق السعادة لا يعني الحال الافتراضي بل ماهو واقعي بالفعل ، وهذا يتمدد في حركته ضمن مجال التربية والتعليم والرعاية والحاكمية والقضاء والدفاع والأمن والسلام وطريقة إختيار الحاكم ، أي فيما يؤسس للقانون والنظام والعدل ، وليس العكس الذي يعمل الطغاة من الظلم والتعدي وخنق الحريات ومصادرة الحقوق والقمع والإكراه والإرهاب ، وفي ذلك يمكننا ضبط السياسة وممكناتها مع آلية عمل نظرية العدل والحرية والسلام ، أي ضبطها في مجال عمل الإنسان - في المعروف والنهي عن المنكر - ، وهنا تظهر جدلية التوحيد الذي ما أنفك يحفز على تحقيق هذه الأشياء ، إذن فالجمع بين - التوحيد والسياسة - جمع ممكن في حدود علاقة المعنى بالإنسان والحياة ، وفي هذا نشأ مبدأ العدالة والخير العام والسعادة والحرية والسيادة والجمهورية ، ونشأ مفهوم فصل السلطات وتحرير المرأة وتحرير الإقتصاد من هيمنة الرأسمالية ، والتأكيد على المبادئ الرئيسية حول حقوق الإنسان ، ولا أظن إن نظرية المعرفة ومبادئ العقل الطبيعي والقانوني ومفهوم الإيمان والأخلاق ، وفلسفة النبوة

وفلسفة الوحي إلآً دليلاً على أن الجمع ووحدة الخطاب ممكنة في رسالة التوحيد والسياسة ، وهذا ما عمدنا إليه في كتابنا الموسوم بنفس الأسم ، لأن الغاية من الرسالة هو في جعل العقل يقبل فكرة الجمع حين تتحرر الإرادة الخيرة ، والكلام ليس في المتخيل بل في الممكن الواقعي ، ولهذا جاء قوله - هو الذي أنشأكم في الأرض وأستعمركم فيها - وبين هذه وتلك كان فعل الأمر حاضراً في قوله - قل - وقد . تكرر ذلك بتكرر المراد